نظامنا الاجتماعي

(٧) ما لك وما عليك

ما للانسان فحق وما عليه فواجب

والحق والواجب شيئان متلازمان . فكل حق يقتضي واجباً او اكثر فللصانع أن يتقاضى أجرته إذا أدّى ما عليه من العمل فلأجرة حق والعمل واجب وهذا مثال يحتذى في كل محترف بحرفة . وعقتضى قاعدة التعاون العام يجب على الناس أن يحترموا حق كل انسان كما يجب على كل إنسان أن يستخدم حقه في خيره وخير الناس

كذلك يجب على من يطالب غيره بالواجب عليه أن يقوم هو بواجبه

كما أنه يجب على من يحترم حقه أن يحترم حقوق غيره . وهذا قانون عام فمن أراد تحقيقه فليبدأ بنفسه . فيعرف ما عليها مثل ما يعرف ما لها فيعمل ليأخذ ولا يصح أن يأخذ ولا يعمل وهذا جماع العدالة

ونريد بالحق هنا معناه الشامل لما منحته يد الله في الطبيعة والإنسانية وما نشأ منهما والدين والسياسة

كذلك نريد بالواجب معناه الجامع لكل الواجبات الخلقية والدينية والمدنية أي كل ما يجب على الإنسان حيال خالقه والناس جميعاً

وإذ أن الاكثرين من الناس يفعلون الواجب خوفاً من المسئولية والعقاب أو طمعاً في المكافأة والثواب في الدنيا والآخرة كان من الواجب لتحقيق الواجبات شيئان

(١) جعل عقوبة لكل من يخالف واجباً من الواجبات

(٢) « مكافأة « « يقوم بواجب « «

وقد كفلت الشريعة الإسلامية ذلك اكثر مما كفلته القوانين الوضعية

ولو عنى المسلمون في بلادهم الإسلامية باحلال القوانين الالهية محل القوانين الوضعية لقاموا بالواجبات لخدموا الإنسانية أجل خدمة اساسها الحرية والعدالة والمساواة والإخاء

وقد علم القراء من مقالنا السابق أن الوازع الديني أشد سلطانا على النفوس من الوازع السياسي ان كانت الديانات مرعيّة الجانب وأساس رعيتها مخافة الله

تعالى . أليست الشريعة الاسلامية مجموعة حقوق وواجبات فى العبادات والمعاملات وما زاد عليها فمستحب ومندوب لا يعاقب الانسان على تركه وسوف نوفى الموضوع حقه إذا ما جاء دور القضاء مما لا يدع مجالا لمعترض أو ريبة لمرتاب . وكل آت قريب

وأحق الحقوق بالرعاية حق الحياة لأن لكل انسان الحق فى أن يعيش وهذا الحق مع سذاجته قد جهله بعض الأمم فالعرب فى جاهليتها كانت تئد كثيراً من بناتها خشية العار أو الإملاق إذا ناهزن التاسعة من العمر كما كان كثير من الأمم يمثلون فى الأسرى ويجب على الآسرين اكرام الاسرى والاحتفاظ بارواحهم حتى يردوا الى اهلهم

وحق الحياة يتطلب واجباً هو العمل للحصول على وسائل الحياة من السعى فى سبيل الرزق والذود عن الروح بكل الطرق وإذ كان حق الحياة أولى الحقوق بالرعاية كان جزاء من تعدى عليه بقتل أن يقتل فتسلبه العدالة الحياة كما سلبها غيره ليعتبر الناس فيحتفظوا بحياتهم ما احتفظوا بحياة غيرهم — صدق الله تعالى إذ قال ولكم في القصاص حياة ولا ريب فإن القتل أنفى للقتل

ولا يلى حق الحياة فى الأهمية الا حق الحرّية والحرّية هى أن تقدر على عمل كل شيء لا يضرّ بغيرك وهذا الحق يقتضى التكافؤ فى المعاملة ومن أجل هذا حرّم الاستبداد والتسخير

وحريّة الأمة لا تكون إلا بعد أن تكون حريّة الفراد فإنها إذا نالت حريتها فى الرأى والقول والعمل سهل عليها ان تنال حريتها من الدول . على ان الحرية لا تمنح بل تؤخذ بالاعمال لا بالأقوال والحياة مملوءة بالعظات . ووسائل الحرية للأمة كثيرة أهمها أن يقوم كل فرد بواجبه وأن يعنى بالفضائل والتربية والتعليم قبل العناية بالجيوش والأساطيل والمطاود ويجب ان تكون الامة مع ذلك كله متحدة متعاونة متحابّة وخير الجهاد فى سبيل الحرية ما كان تحت لواء السلام . فإن الحرب صعبة مرّة والسلم أمن ومسرّة . وقوة الحق والعدل فوق قوة السيف والنار

أعلى الممالك ما المعارف أسه والعدل فيه حائط وإمام

وكأىّ من أمة قامت على السيف فلم تدم . ما للبناء على السيوف دوام

وعبثا تحاول أمة أن تتبوأ مكانتها فى الأمم المستقلة إذا لم تستقل فى أخلاقها واعمالها وجيشها . واعتمادنا على نفوسنا اولى من اعتمادنا على غيرنا والمتاعب تهون فى سبيل الحرية

تريدين ادراك المعالي رخيصة ولا بد دون الشهد من ابر النحل

وليس لأمة أن تسترق أمة فان الله خلق الناس أحرارا قال عمر بن الخطاب لبعض عمّاله « بم استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم أحرارا » ولقد كان الاسترقاق شائعاً في القرون السالفة ولم تكن الأمم تنظر إليه بعين المقت التي تنظر اليه بها الآن

والحرية حق طبعي لكل انسان وكل أمة لسببين

(١) ان حب الحرية متغلغل في نفس كل انسان فطرة الله التي فطر الناس عليها فمن الجور ان نسلبه الحرية والموت احب اليه من فقدانها

(٢) لا يستطيع الانسان ان يتصرف في امور نفسه الا اذا كان حرًّا. والنفس مولعة بتدبير اعمالها بنفسها بلا تدخل اجنبي منها أو وصاية او حماية لانها رشيدة تحمي نفسها بقوتها المستمدة من قوة الامة

وإذ أن كل انسان يحب ان يكون سيد نفسه فكل امة تحب ان تكون سيدة نفسها وهذا هو معنى الاستقلال التام

فإذا نحن سئلنا ما الفوائد التي تعود على الأمة إذا نالت حرّيتها بين الأمم ؟ كان جوابنا أن فوائدها من الحرية كفوائد من يفك الحجر عنه فإنا إذا منحنا المحجور عليه حرّية التصرف فقد يخطيء ولكن هذا هو أقوم طريق ليعنى بامور ه ويكون مسئولاً عما يفعل — وانه إذا كان حرّ التصرف تاقت نفسه إلى الدقة في العمل والنهوض بها إلى اوج الكمال وشعر بأنه انسان حقاً فتبعث فيه روح المنافسة ويستفيد من خطأ نفسه أكثر مما يستفيد من صواب غيره إذا كان آلة في يده يحركها أنّى شاء

وكذلك الحال في الامم إذا نالت استقلالها شمرت بمسئوليتها وتاقت الى الرقيّ لتكون غداً خيراً منها اليوم واعتقدت ان ثمرات جهودها لها لا لغيرها فيتضاعف جدها كما يتضاعف جهادها والاجر على قدر المشقة

ولا يعزب عنك ان مصالح الامة الحاكمة كثيراً ما تتعارض هي ومصالح الامة المحكومة فتنفذ الامة الحاكمة ما يتفق ومصالحها بما أوتيت من قوة وما لها من سلطان ولو نالت الامة المحكومة من ذلك صنوف الضرر وضروب الخراب والدمار والشواهد كثيرة

وصفوة القول أن الأمة لا تكون لها شخصية بارزة إلا إذا نالت حريتها ولا

تنال حريتها الا بالاعتماد على نفسها فترقى وتعلم ابناءها وتقوى جيوشها في البر والبحر والهواء ويكون لديها من الاموال ما يساعدها على القيام بجميع الاعمال التي تصون وجه كرامتها وتحفظ بين الدول مكانتها

تعدو الذئاب على من لا كلاب لهُ وتتقي صولة المستأسد الضاري

ومن الحقوق أيضاً حق الملك وهو جزء متمم لحق الحرية أو هو نتيجة من نتائج الحرية فإن العبد وما ملكت يداه لسيده

وقد حدا الناس الى الملك أن اسباب الحياة لا تفي بسد حاجات كل الناس ورغباتهم فتزاحموا على طلبها ودعاهم حب الذات الى الاستئثار بها فكان الملك كما كان للمالك

وينقسم الملك قسمين : ملكاً خاصاً وملكاً عاماً فالأول كملك شخص كتاباً أو عقاراً والثاني كملك الأمة للسكك الحديدية ودور التحف والحدائق العامة

وانما كان هذا التقسيم لاننا رأينا ان الملك الخاص ادعى الى عدم التبذير فيه والى العناية باحتفاظه اذا كان صاحبه معتدلاً حسن التصرف ورأينا الملك العام يحمى من الاحتكار ومن استبداد المالكين والحاكمين. ولو كانت السكك الحديدية والمتاحف ملكاً لفرد لاستبد بالناس وفرض عليهم من الاجور والرسوم ما يثقل كواهلهم

وعندنا في مصر أشياء كان من الواجب فيها ان تكون ملكاً عاماً للأمة او جماعات منها لا نطباقها على القاعدة المتقدمة في الملك العام ولكن الحكومات المصرية السابقة قد منحتها شركات اجنبية كشركات الترام والنور والمياه والكهرباء الخ وقد عقدت الحكومة معها عقوداً لتجعل حداً اقصى لثمن الوحدات منعاً من استبدادها ولكن الثمرات التي تجنى منها تستغرق جل ثروة مصر والمصريين

وحق الملك يقتضي واجبين

(١) أن يحترم الناس ملك الفرد فلا يتعرضوا لهُ بغصب او سرقة ونحوهما

(٢) ان يحسن المالك الاستعمال فيما ملكه ويجعل فائدته فيما ينفع نفسه والناس فلا يبتاع بثمرته اوراق اليسر ولا بنات الحان ولا بسمات الحسان الى غير ذلك

والعدم خير من الغنى الذي يجر صاحبه الى الجرائم والاضرار بالناس

وان امرأ يمسي ويصبح سالماً من الناس الا ما جنى لسعيد

عبد الرحيم محمود
المدرس بمدرسة فؤاد الاول الثانوية والمعلمين الثانوية